أكدوا أنه تضمن موضوعات لامست الواقع

نواب: البيان الختامي لمؤتمر جدة عبر عن هموم المواطن الخليجي

الغانم متحدثا خلال الاجتماع

الوفد النيابي الكويتي

اشاد عدد من نواب مجلس الأمة بنتائج الاجتماع الدوري الثاني عشر لرؤساء البرلمانات الخليجية الذي عقد بحضور رؤساء ووفود جميع دول مجلس التعاون، مشيرين الى ما تضمنه الاجتماع من كلمات معبرة وموضوعات لامست الواقع الخليجي والعربي والإسلامي.

وقال النواب في تصريحات متفرقة عقب اختتام اعمال الاجتماع الذي عقد مؤخرا في مدينة جدة السعودية وترأس الوفد الكويتي فيه رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان هذا المؤتمر يعد احد ثمار جهود قادة دول الخليج خاصة تلك التي قام بها صاحب السمو امير البلاد في رأب الصدع الخليجي والحفاظ عل قوة وتماسك البيت الخليجي.

وقال وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف ان انعقاد الاجتماع الثاني عشر لروساء البرلمانات الخليجية بحضور رؤساء ووفود جميع دول مجلس التعاون دليل قاطع على قوة وتماسك البيت الخليجي.

واكد النصف على اهمية التنسيق بين دول الخليج مبينا ان ذلك التنسيق يصب في مصلحة الاشقاء الخليجين اولا ويسهم من جانب اخر في حل قضايا الامتين العربية والاسلامية.

واوضح النصف ان الاجتماع تطرق الى العديد من الموضوعات والقضايا التي تهم كافة دول الخليج اضافة الى التنسيق بشأن عدة امور متعلقة بقضايا سيتم طرحها في المحافل البرلمانية المقبلة.

من جهته قال امين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي ان اهم مايميز الاجتماع الدوري الثاني عشر لرؤساء البرلمانات الخليجية هو تواجد ممثلي جميع دول مجلس التعاون مضيفا «ان الاعتراف بوجود ازمة لا يعني عدم حلها».

وذكر ان الاجتماعات الخليجية تناولت عدة بنود خاصة بالتنمية المستدامة والشباب وتوفير حماية للشعب الفلسطيني اضافة الى قضية هضبة الجولان.

واعرب الرويعي عن امله في يكون للتنسيق الخليجي دور اكثر فاعلية في التعاطي مع المجوعات السياسية بالاتحاد البرلماني الدولي بشكل يخدم القضايا العربية والاسلامية.

وأكد امين صندوق الشعبة البرلمانية النائب محمد الدلال ان البيان الختامي للمؤتمر عكس نجاحه في تقريب وجهات النظر و تنسيق المواقف تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية، معتبرا ان حضور قطر بجانب الإمارات والسعودية والبحرين امر مفرح لكل ابناء الخليج.

وذكر الدلال ان حضور ممثلي جميع الدول الخليجية للاجتماع هو ثمرة جهود قادة دول مجلس التعاون وعلى رأسهم سمو امير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في رأب الصدع وتوحيد الصف، متوقعا ان تستمر الاجتماعات الخليجية المشتركة.

بدوره اعتبر عضو الشعبة البرلمانية النائب علي الدقباسي ان المؤتمر نجح في تجسيد شعار «خليجنا واحد.. مصيرنا واحد»، مشيرا الى ان الكلمات التي القيت خلال المؤتمر أكدت على الرغبة في تعزيز آفاق التعاون في كافة المجالات.

واعرب الدقباسي عن آماله بان يكون هذا الاجتماع مقدمة لإنجازات اكبر وأكثر تنطلق من الرغبة المشتركة للتغلب على المعوقات التي تواجه مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد ان العالم العربي والإسلامي كله يتطلع الى استمرار مسيرة مجلس التعاون وان تتمكن دوله بحكمه قادتها من تجاوز ما يعيق حركة التعاون والتواصل وتعزيز الإنجازات التي حققتها لدول وشعوب المنطقة.

وتقدم الدقباسي بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على حرصه على اقامة هذا المؤتمر ولمجلس الشورى السعودي على حسن التنظيم.

وثمن النائب د. عادل الدمخي جهود سمو أمير البلاد في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء وصولا الى اجتماع رؤساء المجالس البرلمانية الخليجية الذي شهد تقاربا كبيرا بين الأشقاء.

واشاد الدمخي بكلمة رئيس مجلس الشورى السعودي الدكتور عبد الله آل الشيخ خلال الاجتماع مؤكدا انها كانت جامعة مانعة وتناولت كل قضايا العالم الإسلامي.

كما اشاد بكلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم التي تضمنت مفاهيم الوحدة والألفة بين الاشقاء الخليجيين، مشيرا الى ان البيان الختامي «جاء معبرا عن هموم المواطن الخليجي والعربي وكل مسلم في العالم

إلى ذلك أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن أهم نجاح تحقق في الاجتماع الثاني عشر لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية في جدة هو وجود الأعلام الستة ووفود الدول الست ورؤساء برلمانات الدول الست جنبًا إلى جنب.

وأوضح الغانم أن ذلك لم يكن ليتحقق دون دعم وموافقة ومؤازرة ومساندة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذين باركوا هذا الاجتماع.

جاء ذلك في تصريح صحافي للغانم عقب انتهاء الاجتماع الدوري الثاني عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مدينة جدة.

وقال الغانم « بادئ ذي بدء نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للمملكة العربية السعودية بدءًا من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ومعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله آل شيخ وإلى العاملين كافة في الأمانة العامة إلى مجلس الشورى السعودي على حسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة واستضافتهم لهذا المؤتمر».

وأضاف الغانم « والشكر موصول للأخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى العماني رئيس الدورة الحالية».

وقال الغانم إن المؤتمر البرلماني الخليجي الثاني عشر مؤشر خير ومدخل لتفاؤل كل الشعوب الخليجية بقرب انتهاء الأزمة الخليجية، داعيًا الله – سبحانه وتعالى – أن يعجل فيه .

وأكد الغانم أن الاجتماع نجح كما نجحت كل القمم والاجتماعات التي تحدث في المملكة العربية السعودية « التي تتعرض في كثير من الأحيان إلى العديد من الهجمات بسبب دورها التاريخي في احتضان قضايا الأمة الإسلامية والعربية والخليجية «.

وتقدم الغانم بالشكر إلى « كل من عمل على إنجاح هذا الاجتماع وشكرًا لمجلس الشورى السعودي وللبرلمان العماني ولكل البرلمانات الخليجية التي شاركت وللإعلام الخليجي الذي تميز بهذه التغطية ونحمد الله على نجاح هذا المؤتمر».

وقال الغانم « إن من أهم قرارات المؤتمر هو التأكيد على التضامن الخليجي والتنسيق ما بين البرلمانات الخليجية في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية «.

وأضاف « اتفق الجميع في اللقاء التشاوري على كل الأمور ولم ندخل الاجتماع الرسمي إلا ونحن متفقون على كافة الأمور، وأبرزها وعلى رأسها رفض أي اعتراف بسيادة الكيان الصهيوني الغاصب على أراضي هضبة الجولان».

وبين الغانم أنه تم الاتفاق بين رؤساء البرلمانات الستة على إثارة هذا الموضوع في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي القادم في الدوحة وإصدار بيان مشترك في هذا الأمر.

وأوضح الغانم أن ذلك جاء منسجمًا مع مواقف الحكومات الست تجاه هذه القضية والتأكيد على رفض احتلال الكيان الصهيوني الغاصب على الأراضي العربية المحتلة في فلسطين.

وأضاف أنه تم الاتفاق أيضًا على عقد اجتماع آخر في سلطنة عمان وسيتم اختيار موضوعه بالتنسيق بين رؤساء برلمانات الدول الست والأمناء العامين.

جانب من الاجتماع

«الميزانيات»: «الموانئ» تواجه تراكمات أربكت عملها وخفضت قدرتها على تسوية الملاحظات

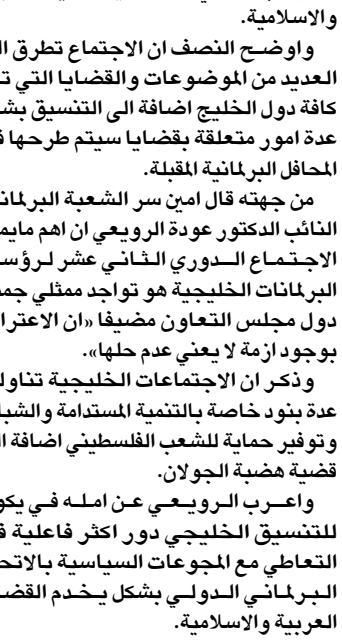

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية مؤسسة الموانئ للسنة المالية الجديدة 2019 / 2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017 / 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وناقشت اللجنة الوضع القائم للمؤسسة وما تواجهه من تحديات تواجه الإدارة الحالية نتيجة تراكمات ومنها القديم وأحيل بعضها للنيابة لما يشوبها من شبهات فساد، وما تسبب ذلك في إرباك لعمل المؤسسة بشكل عام وانخفاض قدرتها في التعامل مع تلك التحديات، حيث تبين أن نسبة تسوية الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة جدا ضئيلة.

وأكدت اللجنة على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تفعيل مكتب التدقيق والتفتيش، حيث أنه لا يباشر أي مهام تدقيق فعلية ولا يقوم بالدور المفترض القيام به في مراجعة أعمال المؤسسة و لما له الأثر في اكتشاف مواطن الخلل في المؤسسة وحلها، خاصة وأن المؤسسة تعد من أعلى الجهات المستقلة في نسبة الامتناعات التي يضعها جهاز المراقبين الماليين ويقوم بتمريرها المدير العام وهو أمر يجب أن لا يكون.

خاصة وأن منها ما يعد مخالفة قانونية كعدم عرض بعض العقود على الرقابة المسبقة للديوان المحاسبة بمبررات ضيق الوقت، في حين أن تلك العقود تعود لأعمال أساسية في الموانئ يفترض مراعاة المدة اللازمة لطرح مثل تلك المناقصات والمتعلقة بمواضيع تعتبر عصب أساسي في العمل وتفادي التأخير فيها وما قد يتسبب عنها من آثار.

وناقشت اللجنة أبرز مكامن الخلل في أعمال المؤسسة من تدني الصرف على الصيانة وارتباطها بأعداد السفن التي تستقبلها الموانئ وانخفاض الإيرادات وعدم تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة وأهمية التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية ذات العلاقة في تنفيذ مثل هذه المشاريع.

وتبين للجنة وجود خلل في عمل مجلس الإدارة وأن أحد أسباب التأخير في تنفيذ المشاريع حسب إفادة ممثلي المؤسسة عدم الرد على مكاتباتها من قبل البلدية، على الرغم من ان أحد أبرز اختصاصات مجلس الإدارة هو تذليل المعوقات أمام تنفيذ المشاريع التنموية.

وتبين للجنة أن المؤسسة تحتاج إلى تعظيم وتحسين مستوى ايراداتها حيث لم تصل مرحلة التنفيذ في أي مشروع تنموي مدرج في الخطة الاستيراتيجية للموانئ 2015–2019.

وأكدت اللجنة على ضرورة وضع خطة صيانة دورية لمعدات المؤسسة وقطعها البحرية بالإضافة إلى الصيانة الجذرية للمعدات والقطع البحرية.

وضرورة أن يكون للمؤسسة ممثل قانوني من لديه الخبرة في نشاط المؤسسة ويحدد أطر التعامل بين المؤسسة وعملائها المحليين والعالميين بما يحفظ حقوق المؤسسة وتطور أدائها

مطالب نيابية بكشف تضخم أرصدة نواب حاليين وسابقين

عبدالكريم الكندري

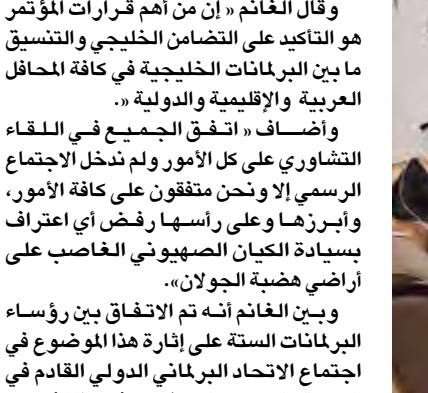

بدر الملا

قال النائب بدر الملا : فور عودتي من السفر سأبدأ بتجميع تواقيع الزملاء النواب لطرح موضوع للنقاش العام طبقا للمادة 146 من اللائحة حول ما أثاره الزميل رياض العدساني من تحويل مجموعة من القبيضة الجدد للنيابة.

وأضاف : هؤلاء القبيضة الجدد يجب مواجهتهم داخل قاعة عبدالله السالم .

من جانبه، أكد النائب عبدالكريم الكندري دعمه لأي إجراء يتخذ لكشف قضية تضخم الأرصدة البنكية لبعض النواب الحاليين والسابقين في قاعة عبدالله السالم. وقال الكندري : أعلن دعمي لأي اجراء يتخذ لكشف قضية تضخم الأرصدة البنكية لبعض النواب الحاليين والسابقين بقاعة عبدالله السالم التي أثارها وتابعها وأوصلها النائب رياض العدساني إلى النيابة العامة، ليكون الشعب شاهداً عليها ومطلعاً على تفاصيلها .